



COUR SUPREME



مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

المؤتمر القضائي المغربي حول الحماية عبر الحدود للأطفال والعائلة الذي يستضيفه المجلس الأعلى بالمملكة المغربية بالتعاون مع مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص و TAIEX

نتائج وتوصيات

من 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2010 اجتمع قضاة وخبراء من بلجيكا، مصر، فرنسا، ألمانيا، الأردن، لبنان، المغرب، هولندا، أسبانيا، سويسرا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، المفوضية الأوروبية، اليونيسيف، جامعة الدول العربية، ومنظمة الخدمة الاجتماعية الدولية، وكذلك مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، في الرباط بالمملكة المغربية في إطار مسلسل مالطة، لمناقشة الحماية عبر الحدود للأطفال والعائلة، وتحديد/اتفاقية لاهاي المؤرخة 19 أكتوبر/تشرين الأول 1996 الخاصة بالاختصاص، والقانون الواجب تطبيقه، والاعتراف، والتنفيذ والتعاون فيما يتعلق بالمسؤولية الأبوية وإجراءات حماية الأطفال (المشار إليها فيما بعد بعبارة "اتفاقية لاهاي لعام 1996 الخاصة بحماية الأطفال").

وقد أشار القضاة والخبراء المشاركون إلى التقدم الذي تحقق بعد إعلانات مالطة الأول والثاني والثالث (انظر الملاحق) بما في ذلك مصادقة المغرب على اتفاقية لاهاي المؤرخة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 1980 الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال (المشار إليها فيما بعد بعبارة "اتفاقية لاهاي لعام 1980 الخاصة باختطاف الأطفال") و المصادقة من قبل عدد متزايد من الدول على اتفاقية لاهاي لعام 1996 الخاصة بحماية الأطفال.

على ضوء المسائل العملية التي تم تدارسها، اتفق القضاة وخبراء آخرين على ضرورة إيجاد حلول للإشكاليات التي تعترض الحماية الدولية للطفل وذلك عن طريق تعاون دولي مكثف.

و اهتمت من جديد بالمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989، اتفق المشاركون على التوصيات التالية علما بأنها ليست ملزمة للدول التي يمثلها القضاة والخبراء:

1. يعاد التأكيد على النتائج والتوصيات المنصوص عليها في إعلانات مالطة الأول والثاني والثالث.

التعاون بين الدول وإنشاء سلطات مركزية

2. من أجل الحماية الدولية للطفل، ينبغي مواصلة بذل الجهود لتحسين التعاون بين الدول على المستويين القضائي والإداري، وعلى الدول تشجيع ومساعدة بعضها البعض على تنمية القدرات والهياكل (بما فيها السلطات المركزية) التي تمكن من قيام مثل هذا التعاون. كما ينبغي مواصلة الجهود لتعزيز الثقة والتفاهم المتبادلين بين سلطات الدول والتي تعد من متطلبات نجاح التعاون القضائي الدولي.

تعتبر السلطة المركزية هيكلًا أساسيًا في كل دولة من أجل تسهيل الوصول الفعال إلى الإجراءات القانونية والإدارية وكذلك إجراءات الوساطة للآباء والأطفال المعنيين بالنزاعات الأسرية عبر الحدود، إذ أن السلطة المركزية تقوم بتنمية الكفاءات والخبرات اللازمة وتتمتع بالخبرة الكافية لإدارة القضايا عبر الحدودية المتعلقة بقوانين الأسرة. كما أن السلطة المركزية هي

نقطة الاتصال الأولى للتعاون وتبادل المعلومات بين الدول والسلطات الوطنية، كما أنها نقطة الاتصال الأولى للأباء والأمهات الذين يحتاجون إلى المعلومات والنصيحة والمساعدة في المنازعات الأسرية عبر الحدود.

إن برنامج المساعدة التقنية لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص الذي يوفره مركز الدراسات القضائية والمساعدة التقنية التابع له بإمكانه تقديم المشورة والمساعدة للبلدان الراغبة في إنشاء وتعزيز سلطاتها المركزية. وبالإضافة إلى ذلك تستطيع TAIEX أن تعرض المساعدة المالية لتنظيم جلسات تدريب وبعثات فنية في ذلك الصدد.

اتفاقية لاهاي لعام 1996 الخاصة بحماية الأطفال

3. بناء على فهم واضح لفوائد وجود إطار قانوني لحلّ المنازعات الدولية المتعلقة بحق الحضانة وحق الأطفال في الاتصال بأبائهم، ولحماية الأطفال المعرضين للخطر في المواقف عبر الحدود، يوصي المشاركون الدول بأن تدرس الاتفاقية بعناية.

نطاق وهدف اتفاقية 1996

أ. يعتبر المشاركون أن نطاق اتفاقية لاهاي لعام 1996 الخاصة بحماية الأطفال واسع جدا إذ أنه يغطي نطاقا عريضا جدا لإجراءات الحماية المدنية للأطفال، التي تبدأ من الأوامر الخاصة بالمسؤولية الأبوية والاتصال إلى الإجراءات العمومية للحماية والعناية ثم مسائل التمثيل وحماية ممتلكات الأطفال.

إن وظيفة اتفاقية لاهاي لعام 1996 هي تجنب النزاعات القانونية والإدارية وبناء إطار قانوني للتعاون الدولي الفعال بين مختلف النظم في مجال حماية الأطفال. وفي هذا الصدد تبني الاتفاقية جسورا بين النظم القانونية النابعة عن خلفيات ثقافية ودينية متنوعة. ومما له دلالة كبيرة أن أول دولة توقع على الاتفاقية وإحدى الدول الأوائل التي صادقت عليها كانت هي المغرب الذي يقوم نظامه القانوني على التقاليد الإسلامية.

إن الأساس المثالي للتعاون القانوني الدولي في مسائل حماية الأطفال هو وجود الاعتراف المتبادل بالقرارات المتخذة التي تقوم على أسس مشتركة للاختصاص والاعتراف مثل تلك المنصوص عليها في اتفاقية 1996. فبناء على قواعد الاختصاص هاته، التي تتفادى احتمالات التضارب في القرارات، تعطى المسؤولية الأساسية لسلطات الدولة التي يوجد فيها محل الإقامة الاعتيادية للطفل، ولكنها تسمح في نفس الوقت لأية دولة يكون الطفل متواجدا فيها أن تتخذ الإجراءات الاحترازية أو المستعجلة اللازمة. كما تحدد الاتفاقية القانون الواجب تطبيقه. بالإضافة إلى ذلك تنص أحكام التعاون الوارد بالاتفاقية على الإطار الأساسي لتبادل المعلومات وللتعاون المطلوب بين السلطات الإدارية في مجال (حماية الأطفال) في الدول المتعاقدة المختلفة. وفيما يلي بعض المجالات التي تكون الاتفاقية مفيدة فيها بشكل خاص:

المنازعات الأبوية حول الحضانة وحق الاتصال

ب. تتيح الاتفاقية آلية قانونية لحلّ القضايا المتعلقة بالحضانة والاتصال التي قد تنشأ عندما يعيش الوالدان المنفصلان في دولتين مختلفتين. وعلاوة على ذلك تتفادى الاتفاقية المشاكل التي قد تحدث إذا كان للمحاكم في أكثر من دولة واحدة الاختصاص القضائي للبت في هذه المسائل. وتتجنب أحكام الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف والتنفيذ ضرورة إعادة التقاضي في مسائل الحضانة والاتصال وتضمن احترام هذه القرارات في باقي الدول المتعاقدة. كما تنصّ الأحكام الخاصة بالتعاون على ضرورة تبادل المعلومات اللازمة وتتيح آلية يمكن من خلالها إيجاد الحلول التي يمكن الاتفاق عليها من الجانبين خاصة عن طريق الوساطة أو أية وسيلة أخرى.

في هذا الصدد يرحب المشاركون بما قام به المكتب الدائم من نشر المبادئ العامة ودليل الممارسة السلمية حول الاتصال عبر الحدود فيما يتعلق بالأطفال باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية.¹ فالدليل يوفر نصائح عملية للدول المنضمة أو غير المنضمة لاتفاقية لاهاي لعام 1996 الخاصة بحماية الأطفال واتفاقية لاهاي لعام 1980 الخاصة باختطاف الأطفال، ويسترعى انتباه خاص إلى أهمية أن يكون في متناول المحاكم "مجموعة مرنة من التدابير التي تخلق بيئة قانونية يمكن أن يشعر فيها كلا الوالدين بنوع من الضمان والأمان بأن ترتيبات الاتصال لن يساء استعمالها".

القاصرون غير المصحوبين

ج. يمكن أن تكون إجراءات التعاون المنصوص عليها في اتفاقية 1996 مفيدة في العدد المتزايد من حالات عبور القاصرين غير المصحوبين (لاجئ، طالب اللجوء، شخص نازح، أو مراهق هارب) الحدود الدولية ووجودهم في أحوال تعرضهم للخطر والتي يمكن أن يقعوا فيها ضحايا للاستغلال ومخاطر أخرى. وفي هذا الصدد تساعد الاتفاقية بالنصّ على التعاون في العثور على الطفل بتحديد الدولة التي تكون سلطاتها مختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايته، وكذلك بالنصّ على التعاون بين السلطات الوطنية في الدولة المتلقية ودولة المنشأ في تبادل المعلومات الضرورية بينهما واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة.

د. تنص الاتفاقية على التعاون بين الدول التي تواجه عددا متزايدا من الحالات التي يتم فيها إلحاق الأطفال بدولة أخرى عن طريق حلول بديلة للإيداع، مثل لإيداع قصد الرعاية أو الترتيبات الأخرى الطويلة المدى غير التبني. وهذا يشمل الترتيبات التي تتم عن طريق المؤسسة الشرعية الإسلامية المعروفة باسم "الكفالة" والتي تقع خارج نطاق اتفاقية التبني الدولي لعام 1993.

اتفاقية لاهي لعام 1980 الخاصة باختطاف الأطفال

4. بناء على الفهم الواضح لفوائد وجود إطار قانوني لحلّ قضايا الاختطاف الدولي للأطفال والمنازعات المتعلقة بحضانة الأطفال وحققهم في الاتصال بأبائهم، يوصي المشاركون الدول بأن تدرس بعناية اتفاقية لاهي لعام 1980 الخاصة باختطاف الأطفال.

من شأن اتفاقية 1996 أن تعزز اتفاقية 1980، وذلك بالتأكيد على الدور الرئيسي الذي تلعبه سلطات دولة الإقامة الاعتيادية للطفل في أية قرارات تتخذ بشأن الإجراءات التي قد تقتضي الظروف اتخاذها لحماية الطفل على المدى الطويل. كما أن اتفاقية 1996 تدعم فعالية أية تدابير حمائية ينص عليها قاض يأمر إرجاع الطفل إلى الدولة التي أخذ منها، وذلك بجعل مثل هذه الأوامر نافذة في تلك الدولة إلى حين تمكن حمائية السلطات المختصة هناك من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايته.

الوساطة

5. على ضوء الأهمية المتزايدة للوساطة في حلّ المنازعات الأسرية، رحّب المشاركون بالعمل الذي يقوم به مؤتمر لاهي للنهوض بتطوير الآليات والوسائل اللازمة للوساطة، حيثما يكون مناسباً، لحلّ المنازعات عبر الحدود المتعلقة بحماية الأطفال. كما رحّبوا بنشر مشروع مبادئ لتفعيل هيكل وآليات الوساطة في سياق مسلسل مالطة و الأعمال المنجزة المتعلقة بدليل الممارسة السليمة في الوساطة بمقتضى اتفاقية لاهي لعام 1980 الخاصة باختطاف الأطفال والمنتظر صدوره في المستقبل.

وأقر المؤتمر بأهمية جعل الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة ملزمة وناظمة بتنظيم مع القانون الوطني في كافة النظم القانونية المعنية وأشاروا إلى نفعية اتفاقية لاهي لعام 1996 الخاصة بحماية الأطفال في هذا السياق.

الاتصالات القضائية المباشرة وتعيين قضاة في شبكة لاهي الدولية

6. يؤكد المؤتمر على قيمة الاتصالات القضائية المباشرة في قضايا الحماية الدولية للأطفال.

تم تشجيع الدول التي لم تعين قضاة في شبكة لاهي الدولية على عمل ذلك سواء أكانت أو لم تكن دولاً أطرافاً في اتفاقيات لاهي. وعند الاقتضاء يجوز للدول أن تطلب مساعدة المكتب الدائم في إتمام إجراءات تعيين قضاتها.

ينبغي أن يكون القضاة المعيّنون قضاة عاملين بالرئاسة يتمتعون بالسلطة والخبرة الكافية في مجال الحماية الدولية للأطفال.

عند إجراء عمليات تعيين قضاة شبكة لاهي الدولية ينبغي احترام استقلالية القضاء.

تم تشجيع السلطات المركزية على تسهيل الاتصالات القضائية المباشرة، كما يمكن أن تتخذ العلاقات ما بين القضاة والسلطات المركزية عدة أشكال. يتعين أن تركز نوعية علاقات العمل على الثقة المتبادلة ما بين القضاة والسلطات المركزية

البرامج التدريبية

7. ينبغي أن تتاح للقضاة والمهنيين الآخرين المنكبين على المنازعات الأسرية الدولية ومسائل حماية الأطفال الفرص لتحسين معرفتهم وفهمهم للصوصك والإجراءات الدولية ذات الصلة من خلال:

- دورات تكوينية؛
- ندوات ومؤتمرات؛
- الحصول على "نشرة القضاة حول الحماية الدولية للأطفال".²

يعرض المكتب الدائم لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص خبراته للمشاركة أو تقديم المساعدة لمثل هذه البرامج التكوينية. وينبغي أيضا الاعتراف والتقدير بالمساعدة التي تعرضها TAIEX.

قاعدة بيانات بالاجتهادات القضائية

8. أكد القضاة والمهنيون الآخرون على أهمية التأويل المتناسق في تفسير اتفاقية لاهاي لعام 1996 الخاصة بحماية الأطفال، ولتحقيق هذا اقترحوا إنشاء قاعدة بيانات بالاجتهادات القضائية لأغراض هذه الاتفاقية.

الاجتماع السادس للجنة الخاصة حول الأداء العملي لاتفاقية لاهاي لعام 1980 الخاصة باختطاف الأطفال واتفاقية لاهاي لعام 1996 الخاصة بحماية الأطفال

9. توجّه الدعوة إلى الدول الممثلة في هذا المؤتمر التي ليست أطرافا في اتفاقية لاهاي لعام 1980 الخاصة باختطاف الأطفال واتفاقية لاهاي لعام 1996 الخاصة بحماية الأطفال، لحضور الاجتماع السادس للجنة الخاصة حول الأداء العملي لاتفاقية لاهاي لعام 1980 الخاصة باختطاف الأطفال واتفاقية لاهاي لعام 1996 الخاصة بحماية الأطفال، والذي سيعقد في مدينة لاهاي من يوم 1 إلى 10 يونيو/حزيران 2011. وستتخذ كافة الإجراءات المناسبة لضمان مشاركتها.

منح التأشيرة:

10. يقر المشاركون بأهمية المسائل المتعلقة بمنح التأشيرة و يوجهون دعوتهم للسلطات المختصة للمناقشة على مستوى متقدم لهذه المسألة المهمة من أجل إيجاد حلول لها.

يقدم الشكر أيضا إلى دولة هولندا و إلى TAIEX لما قدموه من دعم مالي لهذا المؤتمر، وإلى حكومة وقضاة المغرب للدور الذي لعبوه في تشجيع الحوار البناء وفي تهيئ وإعداد المكان و الجو المناسب لإنجاح هذا المؤتمر.

15 ديسمبر/كانون الأول 2010

ملاحق

الملحق أ



مؤتمر مالطة القضائي الثالث للمسائل القانونية الأسرية عبر الحدودية الذي استضافته حكومة مالطة بالتعاون مع مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

إعلان

اجتمع خلال الفترة من 23 إلى 26 مارس (آذار) 2009، في سانت جوليان بمالطة قضاة وخبراء من الأردن، أستراليا، ألمانيا، إسرائيل، باكستان، بلجيكا، بنغلاديش، تركيا، تونس، السويد، سويسرا، عمان، فرنسا، قطر، كندا، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة المتحدة، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، مجلس الاتحاد الأوروبي، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، الجامعة العربية، منظمة الخدمة الاجتماعية الدولية International Social Service، المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين International Centre for Missing and Exploited Children، ومنظمة جمع الشمل Reunite، بالإضافة إلى مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وذلك في جولة المباحثات الثالثة حول كيفية ضمان سبل الحماية الأفضل لممارسة حقوق الاتصال³ عبر الحدودي للوالدين وأطفالهما، والمشاكل الناجمة عن الاختطاف الدولي بين الدول المعنية.

وإذ يلاحظ القضاة والخبراء المشاركون التقدم المحرز عقب إعلان مالطة الأول والثاني (انظر الملاحق)، وإذ هم مرة أخرى مسترشدين بالمبادئ التي نصت عليها/اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989؛ اتفقوا على ما يلي بناء على التفاهم بأن النتائج والتوصيات ليست ملزمة على الدول التي يمثلها هؤلاء القضاة والخبراء:

1. التأكيد مجدداً على النتائج والتوصيات التي نص عليها إعلاننا مالطة الأول والثاني، والموافقة الكاملة عليها من قبل القضاة والخبراء الذين لم يكونوا أطرافاً في هذين الإعلان.

التعاون بين الدول المنضمة لاتفاقيات لاهاي و الدول غير المنضمة

2. يتعين الاستمرار في بذل الجهود من أجل الحماية الدولية لطفل، وتحسين التعاون على المستويين القضائي والإداري بين الدول المنضمة لاتفاقيات لاهاي ذات الصلة والدول غير المنضمة لها⁴، ويجب تشجيع الدول

³ يُستخدم لفظ "الاتصال" في أوسع مفهوم له وذلك للدلالة على أية وسيلة - بدءاً بسبل الاتصال ووصولاً إلى فترات الزيارة - يمكن بواسطتها الحفاظ على العلاقة بين الطفل وأحد والديه.

⁴ اتفاقيات لاهاي ذات الصلة هي تلك المذكورة في الفقرة 3.

غير المنظمة و مساعدتها على تطوير قدراتها وأجهزتها (بما في ذلك السلطات المركزية) والتي تمكن تحقيق هذا التعاون، وأيضاً يجب مواصلة الجهود من أجل تطوير الثقة و التفاهم المتبادل بين سلطات الدول المنظمة و غير المنظمة ، والذي يعد شرطاً أساسياً للتعاون القانوني الدولي الناجح.

اتفاقية حماية الطفل لسنة 1996

3. اقتناعاً بضرورة تأسيس إطار قانوني لحل المنازعات الدولية المتعلقة بالحضانة والاتصال وحماية الأطفال المعرضين للخطر في الحالات عبر الحدودية بصفة عامة يحث المشاركون الدول على النظر بعين الاعتبار إلى التصديق على اتفاقية 19 أكتوبر 1996 الخاصة بالاختصاص، والقانون الواجب تطبيقه، والاعتراف، والإنفاذ والتعاون فيما يتعلق بالمسئولية الأبوية وإجراءات حماية الأطفال والانضمام إليها.

وبالمثل يجب إعطاء نفس الاعتبار لاتفاقية 25 أكتوبر 1980 الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل.

الاعتراف المتبادل بالقرارات

4. يعتبر الاعتراف المتبادل بالقرارات القائم على الاختصاص القضائي المشترك، هو القاعدة المثالية للتعاون القانوني الدولي في مسائل حماية الطفل، وفي غياب القواعد المشتركة للاختصاص القضائي والاعتراف، يتعين إيجاد الوسائل القانونية لإصدار قرارات مثيلة في ظل القانون المحلي⁵.

السلطات المركزية

5. تعتبر السلطة الإدارية (السلطة المركزية) جهازاً ضرورياً يجب إيجاده في كل الدول والذي يسمح من خلاله للآباء والأمهات والأطفال الوصول الفعال إلى الإجراءات القانونية والإدارية في المنازعات الأسرية عبر الحدودية.

ولهذه السلطة المركزية دور حيوي:

- إذ أنها أول نقطة اتصال بالنسبة للآباء والأمهات الذين يحتاجون إلى الحصول على معلومات أو نصائح أو مساعدة في المسائل المتعلقة بالمنازعات عبر الحدودية؛
- إذ أنها أول نقطة اتصال للتعاون وتبادل المعلومات فيما بين الدول وبين السلطات والوكالات الحكومية؛
- وأنها الهيئة الوطنية ذات الخبرة والكفاءة في إدارة القضايا عبر الحدودية المتعلقة بقانون الأسرة.

نؤكد من جديد على الفوائد الناجمة عن التعاون من خلال شبكة عالمية للسلطات المركزية.

يمكن لبرنامج المساعدة التقنية التابع لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص أن يقدم النصح والمساعدة إلى تلك الدول الراغبة على تأسيس وتوحيد سلطاتها المركزية.

تحديد مكان تواجد الطفل

6. في حالة عدم إمكانية التوصل إلى مكان تواجد الطفل، لن يكون من الممكن تحديد المصلحة العليا للطفل أو حمايتها، وعليه يمكن للسلطات القضائية والإدارية المعنية عند اللجوء إليها أن تلعب دوراً حاسماً في تقديم المساعدة اللازمة لتحديد مكان الطفل.

5 مثلاً، باستخدام أمر "مطابق".

تطوير خدمات الوساطة

7. اقتناعاً بضرورة تطوير آلية أكثر فعالية للوساطة في المنازعات العائلية عبر الحدودية التي يكون أحد طرفيها دولة طرف في اتفاقية لاهاي المعنية من ناحية، والطرف الآخر دولة ليست طرفاً في الاتفاقية، يقترح المشاركون تكوين فرقة عمل تحت إشراف مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص تكون مسؤولة عن صياغة خطة عمل لتطوير خدمات الوساطة التي من شأنها المساعدة عند الاقتضاء على حل المنازعات عبر الحدودية المتعلقة بالحضانة والاتصال بالأطفال، على أن تتكون هذه الفرقة من خبراء من الدول المعنية وخبراء مستقلين ذوي الخبرة والكفاءة في ميدان الوساطة العائلية الدولية. يجب أن يسترشد المشروع المقترح بالمبادئ المنصوص عليها في *اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل* وخاصة بالمبدأ الذي ينص على "حق الطفل في الاحتفاظ بعلاقات شخصية بكلّي أبيه والاتصال المباشر بهما بصورة منتظمة، إلا في ظروف استثنائية".

يجب أن تنظر فرقة العمل إلى ضرورة تطوير هياكل وأساليب الوساطة التي:

- تكون متوافقة مع النظم القانونية الإدارية المختلفة؛
- تكون قادرة على الاستفادة من الموارد الحالية والمتوفرة لدى القطاعين العام والخاص؛
- تحترم حقوق الأطراف المتنازعة بما في ذلك حقوق الطفل؛
- تضمن العدل والإنصاف لجميع الأطراف في أثناء عملية الوساطة وتحترم الاختلافات الثقافية؛
- تعمل في إطار الإجراءات القانونية القائمة أو بالاقتران معها.
- تتسم بعدم المساس بحقوق الأطراف في اللجوء إلى القضاء؛
- تتجنب التأخير أو الإساءة في استخدام الوساطة بهدف تعطيل سير الإجراءات القانونية.

يجب على فرقة العمل أن تأخذ بعين الاعتبار اتخاذ الإجراءات العملية، أياً كانت، التي تعتبر ضرورية لضمان احترام الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة وإذا اقتضى الأمر إعطائها الصبغة التنفيذية في الدول المعنية.

يجب على فرقة العمل اعتبار الوسائل المختلفة التي تمكن الدولة المعنية من تسهيل الوصول إلى خدمات الوساطة بما فيها السلطات المسؤولة على توفير النصيحة المتعلقة بخدمات الوساطة ومساعدة الأطراف على بدء عملية الوساطة في القضايا الدولية.

ولمساعدة فرقة العمل على الخبراء عند عودتهم إلى بلدانهم عمل الآتي:

- تحديد خدمات الوساطة الموجودة حالياً والتي تكون على استعداد لتطوير المهارات والخدمات المطلوبة لإجراء عمليات الوساطة في المنازعات الدولية المتعلقة بحق الحضانة والاتصال بالأطفال؛
- تحديد المنظمات غير الحكومية التي تكون مستعدة للمشاركة في إنشاء خدمات وساطة مختصة؛
- وإبلاغ هذه النتائج إلى المكتب الدائم بلاهاي في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا الإعلان إن أمكن.

المبادئ العامة ودليل الممارسة السليمة حول الاتصال عبر الحدود بالنسبة للأطفال

8. يرحب المشاركون بنشر المكتب الدائم للمبادئ العامة ودليل الممارسة السليمة حول الاتصال عبر الحدود بالنسبة للأطفال والذي يهدف توفير الإرشاد الذي له أهمية خاصة للدول الأطراف في *اتفاقية 25 أكتوبر 1980 الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل و اتفاقية 19 أكتوبر 1996 الخاصة بالاختصاص، والقانون الواجب تطبيقه، والاعتراف، والإنفاذ والتعاون فيما يتعلق بالمسؤولية الأبوية وإجراءات حماية الأطفال* وكذلك للدول التي ليست أطرافاً في أي من الاتفاقيتين. إذ أنه يركز بصفة خاصة على ضرورة "أن يكون في متناول المحاكم نطاق واسع ومرن من الإجراءات والتدابير التي تهيئ البيئة القانونية التي يشعر فيها كلا الوالدين بالأمان والطمأنينة بأن ترتيبات الاتصال لن تصاحبها أية تجاوزات".

الاتصالات القضائية المباشرة وتعيين قضاة شبكة لاهاي القضائية الدولية

9. يؤكد المؤتمر على قيمة الاتصالات القضائية في قضايا الحماية الدولية للطفل.

ولتجد الدول التي لم تقم بعد بتعيين قضاة إلى شبكة لاهاي الدولية القضائية ما يشجعها على القيام بذلك، بما فيها الدول التي ليست أطرافاً في اتفاقيات لاهاي ذات الصلة. ومن الملاحظ أنه توجد في بعض الدول صعوبات في تعيين هؤلاء القضاة، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه يجوز لهذه الدول عند الاقتضاء الاستعانة بمساعدة المكتب الدائم لمؤتمر لاهاي في إجراء التعيينات.

إن القضاة الذين يتم تعيينهم ينبغي أن يكونوا قضاة حاليين متمتعين بالسلطة والخبرة اللازمين في مجال الحماية الدولية للطفل.

كقاعدة عامة، ينبغي أن تكون التعيينات المذكورة ذات صفة رسمية، وفي حالة ما إذا تمت بصورة غير رسمية، فيجب بذل كافة الجهود وبدون أي تأخير للحصول على التعيين الرسمي من السلطة المعنية.

وينبغي في أية عملية تعيين قضاة إلى شبكة لاهاي الدولية أن يكون هناك احترام كامل لاستقلالية القضاء.

برامج التدريب

10. يتعين إتاحة الفرص للقضاة و للمهنيين الآخرين من الدول الأطراف في اتفاقيات لاهاي "والدول غير الأطراف في اتفاقيات لاهاي"، المتعاملين مع المنازعات الأسرية الدولية ومسائل حماية الطفل، لتعزيز معارفهم واستيعابهم للصوصك والإجراءات الدولية ذات الصلة، وذلك من خلال الآتي:

- جلسات تبادل المعلومات؛
- المؤتمرات والحلقات الدراسية؛
- المشاركة في الشبكات القضائية؛
- الحصول على نشرة القضاة حول الحماية الدولية للطفل⁶.

يتيح المكتب الدائم لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص خبراته من أجل المشاركة في أي من هذه البرامج التدريبية أو تقديم ما يلزم من مساعدة.

إصدار التأشيرات

11. لا تزال مسألة إصدار التأشيرات أو جوازات السفر أو وثائق السفر الأخرى التي تمكن الآباء والأمهات من الاتصال بأطفالهم مشكلة عويصة ومعقدة. فعلى السلطات المسؤولة عن اتخاذ القرار بشأن إصدار أو عدم إصدار التأشيرات أو جوازات السفر أو وثائق السفر الأخرى أن تأخذ بعين الاعتبار أيضاً حقوق ورفاهة الطفل وكذلك الوالدة(ة) بما يتسق والقانون المحلي.

يُقَدَّم الشكر إلى كل من ألمانيا وهولندا والسويد وكندا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية للدعم المادي الذي قدمه كل منها لهذا المؤتمر، كذلك إلى حكومة مالطة وسلطتها القضائية للدور الذي لعبته مرة أخرى في النهوض بالحوار الناجح بين الحاضرين وتهيئة البيئة المثلى له.

26 مارس (آذار) 2009

الملحق ب



مؤتمر مالطة القضائي الثاني للمسائل القانونية الأسرية عبر الحدودية الذي استضافته حكومة مالطة بالتعاون مع مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

إعلان

اجتمع خلال الفترة من 19 إلى 22 مارس (آذار) 2006، في سانت جوليان بمالطة قضاة وخبراء من أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تركيا، تونس، الجزائر، السويد، فرنسا، كندا، لبنان، ليبيا، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة المتحدة، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، مجلس الاتحاد الأوروبي، منظمة الخدمة الاجتماعية الدولية International Social Service، المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين International Centre for Missing and Exploited Children، ومنظمة جمع الشمل Reunite، بالإضافة إلى مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وذلك في جولة المباحثات الثانية حول كيفية ضمان سبل الحماية الأفضل لممارسة حقوق الاتصال عبر الحدودي للوالدين وأطفالهما، والمشاكل الناجمة عن الاختطاف الدولي بين الدول المعنية.

وإذ يلاحظ القضاة والخبراء المشاركون التقدم المحرز عقب إعلان مالطة الأول (انظر المرفق)، وإذ هم مرة أخرى مسترشدين بالمبادئ التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989؛ اتفقوا على ما يلي:

1. التأكيد مُجدداً على النتائج والتوصيات التي نصّ عليها إعلان مالطة الأول، والموافقة الكاملة عليها من قبل القضاة والخبراء الذين لم يكونوا أطرافاً في ذلك الإعلان.

2. ضرورة تزويد السلطات الإدارية المتمركزة (ويطلق عليها أحياناً "السلطات المركزية") التي تعمل كبؤرة للتعاون عبر الحدودي لضمان حقوق الاتصال عبر الحدودي، ولمكافحة النقل غير المشروع للأطفال وعدم إعادتهم؛ بالمهنيين المدربين والموارد المالية الكافية. كما يجب أن يتسم أداء تلك السلطات بالاستمرارية، وأن يكون لديها - داخلياً - روابط بالجهات العاملة في ميدان حماية الطفل وإنفاذ القانون والخدمات الأخرى ذات الصلة، وأن تكون - خارجياً - قادرة على التعاون الفعال مع نظرائها في الدول الأخرى. وكذا التأكيد

1 يُستخدم لفظ "الاتصال" في أوسع مفهوم له وذلك للدلالة على أية وسيلة - بدءاً بسبل الاتصال ووصولاً إلى فترات الزيارة - يمكن بواسطتها الحفاظ على العلاقة بين الطفل وأحد والديه.

المكتب الدائم
لاهاي، هولندا

6, Scheveningseweg, 2517 KT The Hague, The Netherlands

هاتف +31 (70) 363 3303 فاكس +31 (70) 360 4867

بريد إلكتروني secretariat@hcch.net الموقع على شبكة الإنترنت <http://www.hcch.net>

على دور تلك السلطات في التشجيع على الوصول إلى حلول ودية للنزاعات عبر الحدودية الخاصة بالأطفال.

3. الترحيب بالأنشطة المكثفة في مجال الوساطة والمصالحة الأسرية الدولية، بما في ذلك تطوير خدمات جديدة.

فهناك اعتراف بأهمية وجود الإجراءات التي من شأنها التمكين من التوصل إلى اتفاقات بين الآباء والأمهات التي يمكن الموافقة عليها قضائياً وجعلها قابلة للإنفاذ في الدول المعنية.

ينبغي أن تكون المسارات القانونية الخاصة بالنزاعات الأبوية حول الأطفال مُصممة على نحو يُشجع اتفاق الوالدين، ويُسهل اللجوء إلى الوساطة والوسائل الأخرى التي من شأنها تعزيز هذا الاتفاق. إلا أن ذلك يجب ألا يؤخر المسار القانوني، وأن يكون اللجوء الفعال إلى المحكمة متاحاً في حالة فشل الجهود في التوصل إلى اتفاق.

يجب القيام بالوساطة الأسرية الدولية على نحو تراعى فيه الاختلافات الثقافية.

4. ضرورة تولية اهتمام أكبر بتنفيذ الإجراءات الإدارية والقضائية والنفسية المصممة لمنع النقل أو الاحتجاز غير المشروع للأطفال، أو لتأمين ظروف الاتصال. وفي هذا الصدد يجب نشر دليل الممارسة السليمة للإجراءات الوقائية الصادر عن مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص على أوسع نطاق ممكن إذ أنه يتضمن العديد من الأمثلة للإجراءات الوقائية المتبعة في دول مختلفة. كما يجب تطبيق الإجراءات الوقائية أينما كانت الظروف تبرر ذلك؛ ويجب أن تتناسب الإجراءات التي يتم اتخاذها مع مخاطر وعواقب النقل أو الاحتجاز غير المشروع للطفل في الحالة المعنية.

5. أن المصلحة العليا للطفل تقتضي قيام المحاكم في مختلف الدول بتطبيق قواعد مشتركة للاختصاص القضائي، وكمبدأ عام - فإن أوامر الحضانة والاتصال الصادرة على أساس تلك القواعد يجب أن يتم الاعتراف بها في الدول الأخرى. وذلك لأن تنافس الاختصاص القضائي يؤدي إلى تفاقم النزاعات الأسرية ويعرقل التوصل إلى اتفاقات بين الآباء والأمهات، ويمكن أن يُشجع على النقل أو الاحتجاز غير المشروع للأطفال.

ومن الملاحظ أن دولاً عديدة تبحث الآن مسألة تنفيذ القواعد الموحدة للاختصاص القضائي التي نصت عليها اتفاقية لاهاي المؤرخة 19 أكتوبر 1996 والخاصة بالاختصاص، والقانون المطبق، والاعتراف، والإنفاذ والتعاون فيما يتعلق بمسؤولية الوالدين وإجراءات حماية الأطفال. وليجد المكتب الدائم لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص عما يشجعه على تزويد الدول - بناءً على طلبها - بالمساعدة التقنية في هذه العملية، كما ينبغي بذل الجهود لضمان إتاحة الموارد اللازمة لهذا الغرض. وينطبق ذلك أيضاً على اتفاقية لاهاي المؤرخة 25 أكتوبر 1980 الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل.

6. الترحيب بإنشاء محاكم متخصصة في قضايا الأسرة في عدد من الدول. ومما يجب ذكره توجه بعض الدول نحو تركيز الاختصاص فيما بين المحاكم التي تتعامل مع النزاعات الدولية الخاصة بالأطفال، مع الإدراك بأن مثل هذا التركيز غير عملي بالنسبة في بعض النظم القانونية.

7. التنويه ودعم الجهود التي يبذلها مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص من أجل توفير برامج تدريبية للقضاء في مسائل الحماية الدولية للطفل.

8. مما يؤسف له أنه وعلى الرغم من التوصية التي تضمنها إعلان مالطة الأول، فإن إصدار التأشيرات التي يُمكن للآباء والأمهات بواسطتها ممارسة حقوق الاتصال لا تزال تشكل مشكلة في بعض الدول. ويُرجى من السلطات ذات الصلة اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الصدد.

9. الترحيب بالجهود المتواصلة في تطوير الشبكة الدولية لقضاة الاتصال منذ إعلان مالطة الأول، والترحيب أيضاً بالنصوص التشريعية الجديدة الخاصة بقضاة الاتصال في بعض الدول، وكذلك بتطوير نماذج محددة متوافقة مع احتياجات دول معينة، بما فيها الدول الفدرالية².

التأكيد على أن التشجيع على تعيين قضاة اتصال يجب أن يمتد ليشمل دولاً ليست أطرافاً في اتفاقيات لاهاي للأطفال.

اعتبار نشرة القضاة حول الحماية الدولية للطفل وسيلة قيمة لتبادل المعلومات والآراء بين القضاة في كافة الدول، وللتشجيع على عقد الندوات والمؤتمرات القضائية.

10. لفت الانتباه إلى أهمية نشر المعلومات عن القوانين والإجراءات المحلية المتعلقة بحماية الطفل، وخاصة من خلال إنشاء مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لهذا الغرض، بما في ذلك موقع مؤتمر لاهاي، والإعراب عن التقدير لكافة الجهود المبذولة في هذا المجال، بما فيها جهود المنظمات غير الحكومية.

11. ضرورة مواصلة عملية الحوار المعروفة حالياً باسم "عملية مالطة"، وذلك بمساعدة مؤتمر لاهاي وبالتعاون مع منظمات دولية أخرى، ومن بينها الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، ستوجه الدعوة إلى كافة الدول الممثلة للمشاركة في الاجتماع الخامس³ للجنة الخاصة لمؤتمر لاهاي لاستعراض الأداء العملي لاتفاقية لاهاي لعام 1980، والقضايا المحيطة بتنفيذ اتفاقية لاهاي لعام 1996، مع التأكيد على أن المشاركة في هذه اللجنة الخاصة لا تعني أي التزام بالانضمام إلى تلك الاتفاقيات، وإنما تتيح فرصة فريدة لمواصلة حوار مع عدد أكبر من الدول، وللإفادة من خبرة دولية واسعة في مجال الحماية الدولية للطفل.

12. الاعتراف بالمبادرات الإقليمية، ومنها على سبيل المثال تلك التي اتخذت بواسطة الاتحاد الأوروبي في إطار الأورومتوسطي، كوسيلة لتعزيز أهداف عملية مالطة.

تقديم الشكر إلى كل من ألمانيا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة للدعم المادي الذي قدمه كل منها لهذا المؤتمر، كذلك إلى حكومة مالطة وسلطاتها القضائية للدور الذي لعبته مرة أخرى في النهوض بحوار ناجح وتهيئة البيئة المثلى له.

22 مارس (آذار) 2006

² الترحيب أيضاً بالتطورات الإقليمية الهامة كشبكة الاتحاد الأوروبي القضائية للمسائل المدنية والتجارية.

³ الذي سينعقد في لاهاي خلال الفترة من 30 أكتوبر (تشرين الأول) إلى 9 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006.



مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

مؤتمر مالطة القضائي للمسائل القانونية الأسرية عبر الحدودية
الذي استضافته حكومة مالطة
بالتعاون مع مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

إعلان¹

اجتمع خلال الفترة من 14-17 مارس (آذار) 2004 في سانت جوليان بمالطة قضاة وخبراء من أسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، تونس، الجزائر، السويد، فرنسا، لبنان، مالطة، مصر، المغرب، المملكة المتحدة، هولندا، المفوضية الأوروبية، مجلس الاتحاد الأوروبي، منظمة الخدمة الاجتماعية الدولية International Social Service، منظمة جمع التمثل Reunite، بالإضافة إلى مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وذلك بهدف مناقشة كيفية ضمان سبل الحماية الأفضل لممارسة حقوق الاتصال² عبر الحدودي للوالدين وأطفالهما، والمشاكل الناجمة عن الاختطاف الدولي بين الدول المعنية.

وقد اتفق القضاة والخبراء المشاركون على الآتي:

1. التأكيد على أن المبادئ الصريحة أو الضمنية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989 تُشكل أساساً للعمل، وخاصة ما يلي:

- أ. توضع المصالح العليا للطفل في المقام الأول في جميع الأعمال التي تتعلق بالأطفال.
- ب. يحق للطفل الذي يقيم والداه في دولتين مختلفتين أن يحتفظ بصفة منتظمة – إلا في ظروف استثنائية – بعلاقات شخصية واتصال مباشر بكل منهما.
- ج. ينبغي أن تتاح للطفل الفرصة لتعلم ومعرفة واحترام ثقافة وتقاليد كلا والديه.
- د. تلتزم الدول باتخاذ إجراءات لمكافحة النقل غير المشروع للأطفال إلى الخارج وعدم إعادتهم.

2. يجب أن تُنشأ في كل دولة هيئات فعالة (سلطات مركزية) تمتلك الموارد اللازمة، وذلك بهدف التعاون فيما بينها لضمان سبل الحماية الأفضل لممارسة حقوق الاتصال عبر الحدودي، ولمكافحة النقل غير المشروع للأطفال إلى الخارج وعدم إعادتهم. ويجب أن يتضمن ذلك التعاون - على الأقل - ما يلي:

¹ الإعلان غير ملزم، وإن كان من الممكن أن يعتبر إلهاماً بالنسبة لترتيبات ثنائية محتملة أو ترتيبات أخرى بين الدول، إلا أنه لا يهدف إلى أن يحل محلها.

² يُستخدم لفظ "الاتصال" في أوسع مفهوم له وذلك للدلالة على أي وسيلة - بدءاً بسبل الاتصال ووصولاً إلى فترات الزيارة - يمكن بواسطتها الحفاظ على العلاقة بين الطفل وأحد والديه.

- المساعدة في تحديد مكان الطفل؛
 - تبادل المعلومات ذات الصلة بحماية الطفل؛
 - مساعدة مقدمي الطلبات الأجانب في الحصول على الخدمات المحلية (بما في ذلك الخدمات القانونية) المتعلقة بحماية الطفل.
3. يجب اتخاذ الخطوات التي من شأنها تسهيل التوصل إلى حلول يتفق عليها الوالدان من أجل حماية الطفل، وذلك من خلال وسائل الوساطة والمصالحة وإنشاء لجنة للمساعي الحميدة أو من خلال الوسائل المشابهة.
 4. يجب دراسة وتشجيع استخدام الضمانات ووسائل الحماية التي تساعد على ضمان الممارسة الفعالة لحقوق الاتصال، وعلى تفادي سوء استعمالها. ويجب أن يشمل ذلك التأمينات المالية والإجراءات الوقائية واستخدام الوسائل الملائمة للتقاليد الثقافية والدينية والقانونية للأطراف المعنية.
 5. الاعتراف بأهمية وجود قواعد مشتركة لتحديد من هي الدولة التي يكون لمحاكمها أو سلطاتها صلاحية إصدار القرارات المتعلقة بالحضانة والاتصال.
 6. يجب على أي دولة احترام القرارات المتعلقة بالحضانة أو الاتصال التي تصدرها السلطات أو المحاكم المختصة في أي دولة أخرى، على ألا يتعارض ذلك مع الاعتبارات الأساسية للسياسة العامة، ومع الأخذ في الاعتبار المصلحة العليا للطفل.
 7. تُعتبر السرعة في اتخاذ الإجراءات القضائية والإدارية أمراً جوهرياً حيث أن التأخير الذي يؤدي إلى طول فترة انفصال الطفل عن أحد والديه قد تكون له عواقب مدمرة بالنسبة للعلاقة بين الطفل ووالديه.
 8. يجب أن يُنظر في تلك المنازعات قضاة من ذوي الخبرة. وعليه فإن التدريب القضائي، وكذلك تركيز الاختصاص في عدد محدود من المحاكم، يساهمان في تنمية الخبرات اللازمة.
 9. يجب على الدول تسهيل تنقل الوالدين والأطفال عبر الحدود إذا ما كان ذلك ضرورياً لتمكينهم من ممارسة حقوق الاتصال. ولهذا الغرض، فإنه يجب تيسير الحصول على تأشيرات الدخول³، وضمان حرية التنقل داخل البلد الذي يتم فيه الاتصال، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار إمكانية إنشاء مراكز للاتصال.
 10. إن التعاون الناجح بين الدول من أجل حماية الطفل يعتمد على تنمية الثقة المتبادلة بين السلطات القضائية والإدارية والسلطات الأخرى المختصة في الدول المختلفة. كما يعتبر تبادل المعلومات بصفة منتظمة، بالإضافة إلى عقد لقاءات للقضاة (ومع مسؤولين آخرين) على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، أمراً ضرورياً لبناء تلك الثقة⁴.
 11. إن إنشاء شبكات اتصال بين القضاة المعنيين بالحماية الدولية للطفل لهي ظاهرة أخذت في الانتشار، ويساعدها بشكل مثالي تعيين قضاة اتصال، إذ أن شبكات الاتصال القضائية تُسهل عملية تبادل المعلومات والاتصال المباشر بين القضاة في حالات معينة عند الاقتضاء.
 12. مع مساعدة مؤتمر لاهاي ينبغي إنشاء قاعدة بيانات دولية تتضمن المعلومات المتعلقة بالقوانين والإجراءات في كل دولة. ويجب على القضاة إرسال القرارات الهامة والتدابير القضائية الأخرى إلى مؤتمر لاهاي بهدف إدراجها في قاعدة البيانات الموجودة والخاصة بالاختطاف الدولي للطفل (INCADAT).
 13. يجب أن تستمر عملية الحوار بمساعدة مؤتمر لاهاي وبالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى بما فيها الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف تفصيل وتنفيذ هذه النتائج بشكل تقديمي.

³ يعتمد ذلك على قيام الوالدين بتقديم كافة المستندات والمعلومات الأخرى اللازمة إلى السلطات المختصة للنظر في طلبات الحصول على التأشيرة.

⁴ كما في محيط الأوروميد (التعاون الأورومتوسطي) على سبيل المثال.

14. يجب إعداد ترجمات إلى اللغة العربية لنصوص الاتفاقيات الأساسية لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بموضوع حماية الأطفال⁵، وذلك من أجل نشر القواعد والمبادئ التي تتضمنها تلك الصكوك الدولية على نطاق واسع، وبالتالي انتشار المعرفة والوعي بهذه النصوص.

يُقدّم الشكر إلى كل من ألمانيا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة لما قدموه من دعم مالي لهذا المؤتمر، وإلى حكومة مالطة وسلطاتها القضائية لدورهما الفعال في التشجيع على الحوار الناجح وتهيئة البيئة المثلى له.

17 مارس (آذار) 2004

⁵ الاتفاقيتان المعنيتان بشكل خاص هما اتفاقية لاهاي المؤرخة 25 أكتوبر/تشرين الأول 1980 الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل و اتفاقية لاهاي المؤرخة 19 أكتوبر/تشرين الأول 1996 بشأن الاختصاص والقانون الواجب تطبيقه والاعتراف والإنفاذ والتعاون فيما يتعلق بالمسؤولية الوالدية وإجراءات حماية الأطفال.